العلة النحوية في المبني من الأفعال في شرح الفية ابن معطٍ لابن القواس (ت٦٩٦ه)

أ.د. محمد جاسم عبد الساطوري طالب الماجستير عطاالله زايم مهيدي العيساوي
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

إن كتاب (شرح الفية ابن معط لابن القواس) من الكتب التي تمتاز بكثرة العللِ النحويةِ الواردة فيه، فضلًا عن كونه لمْ يصل إلى طلبةِ العِلم إلَّا قليلاً منهم، وكون المُؤَلِّفِ منَ النَّحويِّينَ الذين لمْ أجدْ أحدًا من طلبةِ العلمِ على معرفةٍ به إلا قليلًا منهم، وهذا الذي دفعني للبحث فيه، فجاء عنوان الرسالة (العلة النحوية في شرح الفية ابن معط لابن القواس (ت٦٩٦ه)، وقد انتقيت منه بحثا مستلا تحت عنوان (العلة النحوية في المبني من الأفعال في شرح الفية ابن معط لابن القواس)، وقد حوى البحث ثلاثة عنوانات رئيسة وهي (١- الفعل الماضي، ٢- فعل الأمر، ٣، الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة) واورت تحت كل عنوان من هذه العنوانات ما أورد ابن القواس من علل ثم أقوال النحاة فيها بحسب قدمهم معقبا عليها وذاكرا الخلاف النحوي في المسألة الواحدة ان وجد ولربما ترجح لدي رأي فبيّنته.

الكلمات داله: الافعال، العلة النحوية، ابن قواس، ابن معط

Abstract

This paper is part of my MA. Thesis entitled "syntactic reasoning in Ibn Ghawas' Explanation of Alfiyah Ibn Maut." This book is significant for its many syntactic reasoning and in spite of its importance it is not well known to the scholars and students of Arabic grammar. This paper studies syntactic reasoning of indeclinable verbs in Alfiyah Ibn Maut. It falls into three sections: past tense verb, imperative verb, and present tense verb connected to one of the two emphatic light and dark (noon). In each section the paper lists the syntactic reasoning of Arab grammarians, Ibn Maut's reply to them, and his agreement and disagreement with them.

Key Words: Verbs, Syntactic Reasoning, Ibn Ghawas, Ibn Maut

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن ظاهرة التعليل النحويّ من الظواهر التي لها أهمية كبرى في الدرس النحويّ منذ بدء التأليف، إذ نجد أنَّ أوائلَ النُحاة قد عُنوا بهذه الظاهرة وكان لها حضورٌ بارزٌ في مؤلفاتهم، وهي ظاهرةٌ عربيةٌ محضةٌ وليدةُ استقراءِ العربِ للغتِهم، معبرةً عن واقعها، وإنَّ كتابَ سيبويه يُعدُّ المصدرَ الأولَ الذي استقى منه النحاةُ عللَهم[١]، وقد كان للنحاة خلافات متعددة في ظواهر الأفعال المبنية اسفرت عن جملة من التعليلات التي ذكرتها كتب النحو ومنها كتاب (شرح الفية ابن معط لابن القواس) إذ دفعتني رغبة للبحث في هذا الكتاب لأنه من الكتب التي تمتاز بكثرة العللِ النحويةِ الواردة فيه، فضلًا عن كونه لمْ يصلْ إلى طلبةِ العِلم إلَّا قليلاً منهم، وكون المُؤَلِّفِ منَ النَّحويِّينَ الذين لمْ أجدْ أحدًا من طلبةِ العلمِ على معرفةٍ به إلا قليلًا منهم، فجاء عنوان البحث (العلة النحوية في المبني من الأفعال في شرح الفية ابن معط لابن القواس).

والحمد لله أولا وآخرًا والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

١ـالفعل الماضي

أـعلة عدم بنائه على السكون كفعل الأمر:

ذكر النحاة أن الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء، وأصل البناء عندهم السكون[٢]، فاعتلوا لما جاء مخالفًا الأصل دفاعًا عن قاعدتهم، وقد جاءت علة عدم بناء الفعل الماضي على السكون عند ابن القوّاس بقوله: "أما بناؤه فلأنه الأصل في الأفعال...وعلى حركة تفضيلًا له على فعل الأمر لوقوعه موقع المضارع وهو بعد حرف الشرط نحو: إن قمتَ قمتُ. وصفة نحو: مررت برجل أكرم زيدًا . وخبرًا نحو: زيدٌ قام. وصلةً نحو: جاءني الذي قام. وحالًا نحو: جاء زيدٌ قد قام أبوه. ولا شيء من الأمر يقع في هذه المواطن إلا على تأويل."[٣].

هذا يعني أنَّ الفعل الماضي بني على الفتح لا السكون: لأنه شابه الفعل المضارع والاسم في وقوعه موقعهما في النعت في نحو: هذا رجل ضرَبَنَا، فوقع موقع (يضرب) و(ضارب)، وهو أيضًا يقع موقع الفعل المضارع في الجزاء في نحو: إن فعل فعلت، والمعنى: إن تفعل أفعل، فلما شابه المضارع والاسم في هذه المواضع بني على الحركة لا السكون فرقًا بينه وبين الفعل الأمر الذي لا يقع موقع الأسماء والفعل المضارع مطلقًا.

وهذه العلة ذكرها سيبويه في كتابه[٤]، وتناقلها النحاة من بعده ومنهم المبرد[٥]، و ابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، وابن الأنباري[٨].

وذكر ابن القواس ما ذهب اليه الفرّاء وهو أنّ بناء(ضَرَبَ) على الفتح محمول على (ضَرَبَا) في المثنى وذلك لامتناع التسكين قبل الألف، وضعف هذا الرأي بقوله:" وهو ضعيف...، لأنه* حمل فعل الواحد الذي هو الأصل على الاثنين الفرع"[٩].

وأضاف أحد الباحثين أنَّ علة البناء على الفتح والامتناع عن السكون لكون السكون يمتنع في الفعل الأجوف نحو: قام، وباع، لِئلّا يجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة فتصبح (قمْ، وبعْ) وحينئذٍ يلتبس الماضي بالأمر لتشابههما بالرسم[١٠]، ويمكن الرد على الباحث في هذه المسألة بقولنا: إنّ الأصل في (قام، وباع) هو (قَوَمَ، وبَيَعَ)، فالاعتلال في هذين الفعلين ونحوهما قائم على أساس وجود الحركة بعد حرف العلة، إذ يشترط في قلب الواو والياء ألفًا في نحو: (قَوَمَ، وبَيَعَ) أن يكونا متحركين مسبوقين بالفتح وما بعدهما متحرك أيضًا[١١]. فدلّ ذلك على انّ النحاة قد بنوه على الفتح عندما كان على أصله وبعد بنائه قلبت الواو والياء ألفًا، ثم إنَّ التشابه في الرسم لا يوقع في لبس لاختلاف حركة فاء الفعل في الأمر عن حركته في الماضي بعد حذف الألف من (قال، وباع).

٢ـفعل الأمر

ـعلة بناء فعل الأمر:

يقسم فعل الأمر على قسمين بحسب المأمور، فإن كان غائبًا فبصيغة المضارع المقرون بلام الأمر نحو: (ليضْربْ زيدٌ عمرًا)، وهو حينئذٍ معرب اتفاقًا لدخول حرف المضارعة في أوله[١٢]، وإن كان الأمر للمخاطب فبصيغة مخصوصة للأمر خاليةٍ من حرف المضارعة نحو: (اذهبْ ، واضربْ)، وهو حينئذٍ مختلف فيه، إذ رأى البصريون أنه مبني[١٣]، وذكروا علتين لبنائه[١٤]، الأولى: هي كون الأصل في الأفعال البناء وما أعرب منها إنما لشبهه الأسماء، ولا يوجد تشابه بوجه بين فعل الأمر والأسماء، فبقي على أصله من البناء.

والثانية: أن ما جاء من الأسماء على وزن (فَعَال) نائبًا عن فعل الأمر بني في نحو: (نَزَالِ)، و(تَرَاكِ) و(مَنَاعِ) و(نَعَاءِ) و(حَذَارِ) و(نَظَارِ)، فهي نائبة عن أفعال الأمر (انْزِل، واتْرُك، وامْنعَ، وانْعَ، واحْذَر، وانْظر).

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه معرب مجزوم بـ(لام) مضمرة كما أُضمرت (أنْ) الناصبة للفعل، واعتلوا لذلك بأمور[١٥]، هي:

١- إن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو: (افْعَلْ) لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل)، إذ ورد في القرآن قوله تعالى:{ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [يونس: ٥٨]، وجاء في الشعر قوله:

لِتَقُمْ أنت يابْنَ خير قريش ... فَتُقَضَّى حَوَائجُ المسْلِمينَا[١٦]

فثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو: (افعل) أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، وذلك

لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها، وقد ورد في الشعر حذف اللام في الجزم مع بقاء عملها كقوله:

محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالَا[١٧]

والتقدير فيه: لتفد نفسك، فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم

٢- أنه معرب مجزوم: لأنَّه كما أن فعل النهي معرب مجزوم نحو (لا تفعل)، فكذلك فعل الأمر نحو (افعل)، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

٣- أنه معرب مجزوم بلام مقدرة؛ لأنَّك تقول في المعتل (اغْزُ، وارْمِ، واخشَ)، فتحذف الواو والياء والألف كما تقول (لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ) بحذف حرف العلة؛ فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدرة.

أما ابن القوَّاس فقد وافق البصريين في أن فعل الأمر مبني غير أنه ردّ على علتيهما بقوله: " وكلاهما ضعيف. أما الأول فلأن الشرط منتف لفظًا لا تقديرًا. ولأن الخصم لا يسلم أنّ إعراب المضارع بالمشابهة. وأمّا الثاني فلأنّ أسماء الأفعال بنيت لتضمنها معنى لام الأمر"[١٨].

وقد ردّ على الكوفيين في علتهم الأولى، إذ قال: " وأمّا قوله تعالى: { فبذلك فليفرحوا}، فيمن قرأ بالتاء فإنما أثبت اللام مع المواجهة وأعربه للدلالة على أن أمر الباري يعم الحاضرين والغائبين"[١٩].

وردّ عليهم أيضًا حين قالوا: إنه(معرب مجزوم بلام مقدرة لأنك تقول في المعتل (اغْزُ، وارْمِ، واخشَ)، فتحذف الواو والياء والألف كما تقول: (لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ) بحذف حرف العلة؛ فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدرة.)، إذ قال: إنَّ "هذه الحروف لما حذفها الجازم الظاهر لتنزلها منزلة الحركات، حمل الأمر في الحذف على الجزم"[٢٠]، أي أنهم لما حملوا الفعل المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه، حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم[٢١]، وذكر أيضًا أن فعل الأمر للمخاطب مبني مطلقًا لكون اللام لا تثبت معه لكثرة الاستعمال وبذلك يكون ابن القوَّاس قد رد على الكوفيين بمقولتهم نفسها.

وردّ أيضًا على مقولتهم بأنّ اللام تحذف ويبقى عملها مستشهدين بالبيت الشعري الذي مر ذكره إذ قال: "إن (تُفد): خبر يراد به معنى الدعاء. وإنما حذفت للضرورة. والحق أنَّ الجازم أضعف من الجار، والجار حذفه نادر. فالجازم أولى. وعلى تقدير التساوي فالحذف غير مطّرد"[٢٢].

ويتضح مما سبق أن ابن القوَّاس لم يوافق البصريين موافقة مطلقة، إذ اتفق معهم في كون الأمر للمخاطب مبني، غير أنه لم يوافقهم في ما اعتلوا به، ولم يوافق الكوفيين في كون أمر المخاطب معرب، ولكنه وافقهم في أن لام الأمر فيه لا تثبت لكثرة الاستعمال، وهذه اللام عند ابن القواس غير عاملة مع الحذف لكون عوامل الأفعال ضعيفة غير أن الكوفيين يرون انها عاملة مع الحذف.

٣-الفعل المضارع

-علة بنائه عند اتصاله بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة:

يبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة اتصالًا مباشرًا[٢٣]، وهو الرأي الراجح.

أمّا علة ذلك فقد أوردها ابن القوّاس بقوله: "أما البناء فلأنه لمّا عرض له التركيب مع النون، بني كما بني لا رجل في الدار"[٢٤].

وللنحاة خلاف في علة بنائه إذا اتصلت به نون التوكيد، فمن رأى أنَّ البناء يشترط فيه مباشرة النون للفعل علل بنائه بتركب النون مع الفعل وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه[٢٥]، وذكر السيوطي أنَّه المذهب الأصح[٢٦]. وهذا ما وافقه ابن القوّاس.

ومنهم من رأى أنَّه مبني مطلقًا سواء أباشرته النون أم فصل بينهما، ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى الأخفش، والزجّاج، وأبي علي الفارسي[٢٧]، معللين بناءه بضعف شبهه بالاسم لدخول النون عليه التي هي من خصائص الأفعال، فعاد الى أصله من البناء لترجح جانب الفعلية فيه[٢٨].

وأبطل ابن مالك الرأي الثاني وهو كون النون من خصائص الفعل بقوله: " ولو كان ذلك مقتضيا للبناء لبني المجزوم والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنهن مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها لائق. بخلاف (لم) وحرف التنفيس، وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظا ومعنى، فلو كان موجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيا؛ لأنها أمكن في الاختصاص"[٢٩].

أمّا علة بنائه على الفتح، فهي عند ابن القوّاس لأنَّ: "حركة آخره تصير دالة على كون الفاعل واحدًا إنْ كانت فتحة، أو جماعة مذكرًا إنْ كانت ضمة، أو مؤنثًا إنْ كانت كسرة"[٣٠]. فلذلك أُختير الفتح.

أمَّا عند سيبويه فقد وردت بقوله: " وإذا كان فعل الواحد مرفوعًا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحًا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلَنَّ ذاك، وهل تخرجَنَّ يا زيد"[٣١]، فلو قيل: تضربُنَّ، وتخرجُنَّ التبس الواحد بالجميع، ولو كسر لالتبس بالمؤنث، نحو: تضربِنَّ، وتخرجِنَّ، فاختير له الفتح.

وعلَّل ابن الشجري بناءه على الفتح؛ طلبًا للخفة؛ لأن الفعل في الأصل ثقيل وزاده ثقلًا اتصاله بالنون فخصوه بالفتح لأنه أخف الحركات[٣٢].

وذكر ابن يعيش علة ذلك بقوله: " وإنّما كان ما قبل هذه النون مفتوحًا هنا؛ لأنّ آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصال هذه النون به؛ لأنّها تؤكّد معنَى الفعليّة، فعاد إلى أصله من البناء، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ والشديدةُ نونان: الأُولى منهما ساكنةٌ، فاجتمع ساكنان، فكرهوا ضمَّها أو كسرَها؛ لأنّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع، وكسرها يلبس بفعل المؤنث، كقولك في فعل الجمع: "لاتَضرِبُنَّ"، وفي فعل المؤنّث "تَضْرِبِنَّ"[٣٣].

ويفهم من قول ابن يعيش أنه جعله مبنيًا على السكون، والفتح فيه عارض لالتقاء الساكنين، وهذا القول ضعيف، وما يضعفه ما ذكره ابن القواس إذ قال:" وليست هذه الحركة لالتقاء الساكنين على الأصح، بدليل رد المحذوف لها في نحو: قُولَنَّ وسِيْرَنَّ...، وعدم رده لحركة

التقاء الساكنين نحو: قم الليل وبع الثوب، لأنها عارضة"[٣٤]، فدلَّ ذلك على أنَّ هذه الفتحة حركة بناء أصلية وليست عارضة لالتقاء الساكنين.

هوامش البحث

[١] ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه،(رسالة ماجستير)، ١، مقدمة الرسالة.
[٢] ينظر: الأصول في النحو، ٥٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب، ٧٤/٢.
[٣] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣٠٨/١.
*سقطت الهاء من قوله: (لأنه)، ودل على سقوطها السياق.
[٤] ينظر: الكتاب، ١٦/١
[٥] ينظر: المقتضب، ٢/٢.
[٦] الأصول في النحو، ١٤٥/٢.
[٧] شرح كتاب سيبويه، ٧٧/١.
[٨] ينظر: أسرار العربية، ٣١٥-٣١٦.
[٩] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣٠٩/١.
[١٠] ينظر: العلل النحوية في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، رسالة ماجستير، ٩٦.
[١١] ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ١٣٢/١.
[١٢] ينظر المقتضب: ٣/٢، وشرح المفصل، ٢٦٤/٤.
[١٣] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٢٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب، ١٧/٢، وشرح المفصل، ٢٩٤/٤، وشرح ابن عقيل، ٣٨/١.
[١٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٣٥/٢، واللباب في علل البناء والإعراب، ١٧/٢.
[١٥] الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٢٧/٢-٤٣٠، ومسائل خلافية في النحو، ١١٩، وشرح المفصل، ٢٩٤/٤.
[١٦] البيت من البحر الخفيف، ولم أعثر على قائله وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب، ٧١٦. ولم ينسبه إلى أحد، وفي شرح التصريح، ٥١/١.
[١٧] البيت من البحر الوافر، منسوب إلى أكثر من قائل، وهو بلا نسبة في الكتاب، ٨/٣، والمقتضب، ١٣٢/٢، والأصول في النحو: ١٧٥/٢،واللامات، ٩٦، ويُنسب إلى حسّان بن ثابت - رضي الله عنه -، وإلى أبي طالب، وإلى الأعشى؛ وليس في ديوان واحدٍ منهم، في هامش كتاب اللمحة في شرح الملحة، ٧٩٥/٢.
[١٨] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣١٠/١.
[١٩] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣١١/١.

[٢٠] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣١١/١.
[٢١] ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ، ٣١٠/١.
[٢٢] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣١١/١.
[٢٣] ينظر: النحو الوافي، ١٦٩/٤، والقواعد التطبيقية في اللغة العربية، ٩١.
[٢٤] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣٦٥/١.
[٢٥] ينظر: المقتضب، ١٩/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣٨/١-٣٩، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٢٧/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤٦/١.
[٢٦] ينظر: همع الهوامع، ٧٣/١.
[٢٧] ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٦٦٢/٢.
[٢٨] ينظر: شرح المفصل، ٢١٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية، ١٤١٥/٣ ، وهمع الهوامع، ٧٤/١.
[٢٩] شرح الكافية الشافية، ١٤١٦/٣.
[٣٠] شرح ألفية ابن معطٍ،٣٦٥/١.
[٣١] الكتاب، ٥١٩/٣.
[٣٢] ينظر: الأمالي الشجرية، ١٩٨/٢.
[٣٣] ينظر: شرح المفصل، ١٦٣/٥-١٦٤.
[٣٤] شرح ألفية ابن معطٍ، ٣٦٥/١.

مصادر البحث

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
٢. أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧ه)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي ، دمشق ، د.ت.
٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
٤. أَمالي ابن الشَّجري، هبة الله بنُ عليّ بنُ محمَّد بن حمزة الحسيني العلويّ (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمَّد الطّناحي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.
٧. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، د.ت.
٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكريّ الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.
٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٠. **شرح أَلفيَّة ابن معطٍ**، عزُّ الدِّين أَبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد ابن عزيز القوَّاس الموصليّ (ت ٦٩٦ه)، تحقيق: د. علي موسى الشّوملي، مكتبة الخريجي، الرّياض، المملكة العربيَّة السعوديَّة، ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.
١١. شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٣. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، د.ت.

١٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ) (الجزء الأوَّل) تحـ: د. رمضان عبد التّوّاب ،ود. محمود فهمي حجازي ،ود. محمَّد هاشم عبد الدَّايم، (الجزء الثّاني) تحـ: د.رمضان عبد التَّوّاب (الجزء الثّالث) تحـ: د.فهمي أبو الفضل، (الجزء الرّابع) تحـ: د.محمَّد هاشم عبد الدَّايم، و (الجزء الخامس والسّادس) تحـ: د. محمَّد عوني عبد الرّؤوف، و(الجزء السّابع) تحـ: د.أحمد عفيفي، ود.مصطفى موسى، و (الجزء الثّامن) تحـ: مصطفى عبد السّميع سلامة، و أشرف محمَّد فريد، و(الجزء التاسع) تحـ: شعبان صلاح عبد الرّحمن محمَّد عصر، و(الجزء العاشر) د.صلاح روَّاي، د.مها مظلوم خضر، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميِّة، القاهرة، ج١و٢،٢٠٠٨م ، ج٣ ،٢٠٠١م، ج٤، ١٩٩٨م، ج٥، ٢٠٠٧م، ج٦، ٢٠٠٤م، ج٧،٢٠٠٦م، ج٨، ٢٠٠٨م، ج٩و١٠، ٢٠٠٦م.

١٥. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٦. العلل النحوية في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨ه)، رسالة ماجستير، عمر ثابت يوسف مجيد الجبوري، إشراف د. جاسم محمد سهيل العاني، جامعة الانبار، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١١م.

١٧. القواعد التطبيقية في اللغة العربية، الدكتور نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٨م.

١٨. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٩. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٠. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢١. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢٢. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢٣. النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
٢٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.